

محضر اجتماع الجمعية العامة العادية

للشركة العربية لمنتجات الألبان آراب ديرى باندا

جلسة رقم (٤٨) بتاريخ يوم السبت ٢٠١٣/٣/٢٠

أنه في يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٣/٢٠ ، وفي تمام الساعة العاشرة صباحاً وذلك بمقر إدارة الشركة الكائن ١٥ شارع عبد الحميد بدوى - مصر الجديدة - أمام نادى الشمس .

اجتمعت الجمعية العامة العادية للشركة بناء على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس إدارة الشركة للسادة المساهمين ، طبقاً لقرار مجلس إدارة الشركة بجلسته بتاريخ ٢٠١٣/٣/٦ ووفقاً للإخطارات الموجهة اليهم بالدعوة المنشورة بجريدتي المال ، والمساء بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٤ " أخطار أول " ، وتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٠ " أخطار ثان " ، وكذلك الإخطارات المسلمة إلى كل من السيد / مراقب حسابات الشركة ، وهيئة الرقابة المالية، وهيئة العامة للاستثمار ، وبورصة القاهرة للأوراق المالية وذلك تطبيقاً للنظام الأساسي للشركة والقوانين ذات الصلة.

وقد ترأس الجلسة السيد / المحاسب محمد عبد المجيد إسماعيل رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب ، كما حضر الجلسة كل من أعضاء مجلس الإدارة التالية أسمائهم بعد :

- | | |
|--|-------------------------|
| ١ - الأستاذة / هالة عبد المنعم أبو العزم | نائب رئيس مجلس الإدارة. |
| ٢ - الأستاذ / محمد سامي برعي | عضو مجلس الإدارة |
| ٣ - الأستاذ / محمد المأمون السيد الجوهري | عضو مجلس الإدارة |
| ٤ - الأستاذ / محمد أبو اليزيد عبد الله | عضو مجلس الإدارة |
| ٥ - السيد / جون سكوت | عضو مجلس الإدارة |
| ٦ - الأستاذ / صلاح احمد حسين | عضو مجلس الإدارة |

كما حضر الاجتماع الأستاذ / إسماعيل إبراهيم الديب مراقب حسابات الشركة (الشريك بمكتب حازم حسن KPMG) وكذا الأستاذ / أشرف شديد ، والأستاذ / مصطفى السقا عن الهيئة العامة للرقابة المالية و الأستاذ / عبد الفتاح أبو زيد عن الهيئة العامة للاستثمار . وقد بدأت الجلسة في تمام الساعة العاشرة صباحاً ، حيث رحب السيد / رئيس الجلسة بالسادة الأعضاء الحاضرين بالاجتماع وتم ترشيح الأستاذ / هاني إبراهيم مجاهد كأمين سر الجلسة ، وكل من الأستاذ / ياسر محمد نبيل ، والأستاذ / سالم هليل عواد كفارزي أصوات ، وقد وافق جميع الأعضاء الحاضرين فى الجمعية على هذا الترشيح ، وتم حصر نسبة الحضور الفعلي للمساهمين حيث أعلن مراقب حسابات الشركة أن مجموع الاسهم الحاضرة ٥,٦٦٥,١٩١ سهماً تمثل نسبة ٩٤,٤ % من إجمالي الأسهم الكلية للشركة وعددها ٦٠٠٠.٠٠٠ سهم وبناء على ذلك أعلن السيد / رئيس الجلسة صحة الاجتماع.

وعند بداية النظر في جدول الاعمال طلب السيد / محمد مصطفى المساهم بالشركة أثبات رد على استفساراته التى أرسلها بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٧ قبل انعقاد اجتماع الجمعية العامة العادية ، " بعد المواعيد القانونية "

كما طلب السيد / وليد زكى الممثل عن شركة بايونيرز القابضة تسجيل ملحوظة بعدم ملاءمة مقر إدارة الشركة لانعقاد الجمعية وأوضح بأنه قد قدم طلباً الى الهيئة العامة للاستثمار وهيئة الرقابة المالية بتحديد أصوات شركة مؤسسة أدهم المحدودة والشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل وذلك لحصولهم على أسهم بطريقة غير مشروعة وقدم صورة ضوئية من هذا الطلب للسيد / رئيس الجلسة ، كما أفاد بأن الهيئة العامة للرقابة المالية قدمت تقريراً للنيابة العامة للشئون المالية والتجارية ، أوضحت به أن الأسهم التى حصلت عليها الشركتين تمت بطريقة غير مشروعة ومخالفة للقانون لذلك فإنه يطلب تحديد أصوات المجموعة المرتبطة وهى شركة مؤسسة أدهم المحدودة والشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل وذلك لعدم صحة إجراءات بيع اسهم الخزينة التى تمت فى عام ٢٠٠٨ الى الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل ، وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بأنه مجرد طلب قدم للهيئة العامة للرقابة المالية والهيئة العامة للاستثمار أما بالنسبة للتقرير الصادر من هيئة الرقابة المالية فإنه مازال أمام النيابة العامة للشئون المالية والتجارية ولم يبت فيه من قبلها ، وقد أوضح أ. محمد المنياوى الحاضر عن شركة وادى للاستشارات تسجيل

ملحوظتين الأولى الخاصة بمناقشة توزيع الأرباح حيث لم يتم حصوله على كشف توزيع الأرباح ، وأن ذلك في حد ذاته يفسد إجراءات عقد الجمعية وذلك لأن أحد المستندات لم يتم نشرها ، والثانية بأنه قد قدم بعض الاستفسارات من ثلاثة أيام وطلب بعض البيانات ولم تقوم الشركة بتسليمه أي بيانات وأن ذلك في حد ذاته يفسد إجراءات عقد الجمعية ، وقد أفاد السيد / رئيس الجلسة بأن بيان توزيع الأرباح مبين تفصيلاً بتقرير مجلس الإدارة المنشور بالجراند وموجود بمقر الشركة لاطلاع السادة المساهمين منذ تاريخ النشر ، أما ما قدم بشأن بعض الاستفسارات فسوف يتم الرد من خلال جدول أعمال الجمعية وتوجه مباشرة الي امين السر لإملانه ذلك وقد طلب السيد / رئيس الجلسة بعدم الإقتراب من أمين السر وعدم التأثير عليه ، وقد قال أ.محمد مصطفى المساهم بالشركة أنه كان يتم إثبات مواضيع أخرى بمحضر الجمعية غير ما تم ذكره على لسانه و على حسب قوله وأوضح بأنه إذا تبين أن أي كلمه قالها لم تسجل في المحضر فإنه سوف يضطر لاتخاذ الإجراءات القانونية ضد أمين السر وضد السيد / رئيس الجلسة .

وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بأنه تم تقديم أسئلة من شركة وادى للاستشارات وسوف يتم الرد عليها خلال الاجتماع ، كما أوضح سيادته أن ما يقال من أي احد بخصوص أحكام القانون فان ذلك يكون حسب قراءته وفهمه شخصيا للنص القانوني وليس بالضرورة أن يكون هو قصد المشرع ، وتم البدء في مناقشة جدول الأعمال على النحو التالي :

الموضوع الأول : الإطلاع على تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في

٢٠١٢/١٢/٣١

وقبل المناقشة والإطلاع قام أ. محمد مصطفى المساهم بالشركة بتوجيه سؤال للسيد مراقب الحسابات ، هل مكتب حازم حسن هو أيضا مراقب حسابات الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل ؟

وقد أوضح السيد / مراقب الحسابات بأن مراقب حسابات الشركة السعودية للاستثمار والتمويل يتبع أيضاً مكتب حازم حسن وقد بدأ جدول الاعمال كالتالي :

قام الأستاذ / مراقب حسابات الشركة بتلاوة تقريره على القوائم المالية للشركة للسنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ وكان تقريراً نظيفاً وقد وجه السيد / محمد مصطفى (المساهم بنسبة ١٠٠ سهم) الي مراقب الحسابات استفساراً بشأن التقرير بأنه على مسنوليه سيادتكم الشخصية ومن حق اي مساهم بالرجوع عليك وهل حضرتك قمت بالإطلاع على الأرقام والحسابات الخاصة بالشركة وكان الرد من السيد/ مراقب الحسابات بنعم ، واستفسر أ.محمد المنياوي من السيد / مراقب حسابات الشركة بشأن عقود المعاوضة هل تم التوقيع عليها وهل هي سارية أم لا وهل هي مبرمة قبل انعقاد الجمعية ، وقد أوضح السيد / مراقب الحسابات بأن الجمعية السابقة أعطت الترخيص لمجلس الإدارة في إبرام عقود المعاوضة للسنة المالية ٢٠١٢ .

وأستفسر الأستاذ / محمد المنياوي بشأن الإيضاح الخاص بالأصول الثابتة بأنه قد تم رهن كافة أصول الشركة مقابل ٣٦ مليون جنيه قرض متوسط الاجل هل هذا صحيح علماً بأن أصول الشركة تقدر بمبلغ حوالي ٣٨٠ مليون جنيه وقد وجه استفساره الي السيد / مراقب الحسابات بأنه هل يجوز أن ترهن الشركة أصول بمبلغ ٣٨٠ مليون جنيه ضماناً لقرض بمبلغ ٣٦ مليون جنيه وأن هناك خطر على حقوق المساهمين بالشركة وأن سيادتكم لم تفصح عنه وتتحفظ عليه في تقرير سيادتكم ، فأوضح السيد / مراقب الحسابات بأنه لا توجد أي تحفظات في هذا الأمر ، واستفسر أ.محمد المنياوي هل من حق مجلس الإدارة رهن أصول الشركة بدون الرجوع الي الجمعية العامة وأوضح السيد / مراقب الحسابات يسأل في ذلك الشركة ، وقد أفاد الأستاذ / محمد المنياوي : أنه وفقاً للقانون فإن رهن أصول الشركة لا بد من موافقة الجمعية بنسبة لا تقل عن ٧٥% ولو توقف عليه زيادة التزام على المساهمين يقع باطل قرار الجمعية.

وقد استفسر أ. محمد المنياوي عن المخصصات الخاصة بالعملاء بأنه تم عمل مخصص بمبلغ ٢ مليون جنيه وعلى حد علمه أن هذا المخصص هو عبارة عن الديون المشكوك في تحصيلها أو الانخفاض في قيمة العملة واستفسر أيضاً عن جواز عمل مخصص آخر يخص العملاء مرة أخرى وقد أشار انه يوجد مخصص في الإيضاح رقم ١٥ بمبلغ ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه وقد أوضح السيد / مراقب الحسابات بشأن هذا الاستفسار بأنه عبارة عن التزام تجاه العملاء وليس مخصص انخفاض في قيمة العملاء.

وقد استفسر أيضاً أ.محمد المنياوي هل هذا المخصص هو احتجاز من أرباح العام لمقابلة احتمال انخفاض أرباح السنين القادمة. وقد تدخل السيد / رئيس الجلسة في الموضوع وأصر على الرد على هذه الاستفسارات التي أباها أ.محمد المنياوي وهنا وجه السيد / محمد المنياوي ممثل شركة وادى للاستشارات كلامه الي السيد / مراقب الحسابات لماذا لم تتحفظ على وجود مخصصات ومطالبات عملاء بدون دعاوى قضائية على الشركة ، فأوضح السيد / مراقب الحسابات بأنه طالما يوجد إفصاح عن تلك المخصصات فأذن لا يوجد تحفظ



٢
١

هناك

وقد أوضح الأستاذ / محمد المنيأوى أن الإفصاح عن البيانات لا يعد في حد ذاته تصحيحاً فإذا كانت خاطئة فلا بد من الإفصاح عنها في تقرير مراقب الحسابات وفقاً للمعايير المحاسبية ووفقاً لمعايير المراجعة الملتمزم بها السيد مراقب الحسابات .
وقد استفسر أ. محمد المنيأوى لماذا لم يقوم السيد / مراقب الحسابات بالتحفظ على أن الشركة لم تثبت وفقاً للمستندات إيرادات ودائع بقدر ٦ مليون جنيه عن العام وخلال الأعوام السابقة علماً بأن الوديعة الخاصة بهذه الإيرادات باسم الشركة ولم تقم سيادتكم بالتحفظ على ذلك ، وهل هذه الفوائد تخص الشركة أو تخص المساهمين ، وقد أوضح السيد مراقب الحسابات بأنه يوجد قرار جمعية برد هذه الفوائد للمساهمين بناء على المستندات المقدمة من الشركة والتي تحتوى على أسماء أصحاب الوديعة كما أوضح السيد / مراقب الحسابات بأن هذه الوديعة باسم الشركة إلا أنه يتم إدراج فوائدها ضمن بند الدائنين باعتبارها تخص المساهمين فأفاد أ / محمد المنيأوى أن المستندات المقدمة لسيادتكم من الشركة تحتوى على أسماء أصحاب الوديعة ولم يتم تضمين الإيرادات بهذه الفوائد ولم يتم التحفظ على ذلك.

وقد استفسر أ. محمد المنيأوى هل يجوز أن تقرر الجمعية ما يخالف القانون ٨١/١٥٩ علماً بأن المادة ١٠٦ من القانون ٨١/١٥٩ تنص على : يقع باطلاً أى قرار تتخذه الجمعية العامة بالمخالفة للقانون ٨١/١٥٩ ، كما استفسر أ. محمد المنيأوى بالنسبة للإقرار الضريبي هل تم رد هذه الإيرادات بالإقرار الضريبي والتي تم إخضاعها للضريبة فأجاب السيد / مراقب الحسابات بأنه تم رد هذه الضرائب في الإقرار الضريبي للشركة عن هذا العام ، ولا يجوز أن تقرر الجمعية ما يخالف القانون
وقد طلب السيد / رئيس الجلسة من السيد / محمد المنيأوى ممثل شركة وادى للاستشارات بالالتزام بالاجتماع والنظام وعدم مقاطعة السيد / مراقب الحسابات للرد على استفساراته .

وقد وجه أ. محمد المنيأوى سؤال للسيد مراقب الحسابات عن ملكية هذه الوديعة هل هي للمساهمين أم الشركة وفقاً للمستندات المقدمة لسيادتكم وهل إيراداتها تخص الشركة فأجاب أن الوديعة باسم الشركة وقد استفسر السيد أ. محمد المنيأوى وفقاً لمعايير المراجعة فإنه المفروض عند وجود مراقب حسابات سابق فلا بد من اطلاع سيادتكم على تقارير مراقب الحسابات السابق وان تقوم بالاتصال به لتعرف منه لماذا أنهى علاقته مع الشركة ، فهل سيادتكم على علم بأن السيد مراقب الحسابات السابق أنهى علاقته مع الشركة وذلك للضغط عليه لتغيير التقرير الخاص به عن الشركة ، وهل تعلم أن فى تقارير الأعوام السابقة يوجد ملاحظات على بند إيرادات المخلفات، فأجاب السيد / مراقب الحسابات أنا لا اعلم شيء من هذا والذي يسأل فى هذا الشركة
فقال أ / محمد المنيأوى ان مراقب الحسابات يقول انه لا يعلم بأنه لا يوجد مخزن مخلفات أو إيرادات مخلفات ، وأنه يتحفظ على تقرير السيد / مراقب الحسابات وردوده حيث انه قد اقر انه لا يعلم وقد رد مراقب الحسابات انه لم يقول ذلك والذي يسأل عن هذا إدارة الشركة ، وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة وأكد بوجود مخازن للمخلفات بالشركة واستفسر أ. محمد المنيأوى هل تم تعيين عضو مجلس الإدارة السابق بإدارة شركة تابعة أم لا ؟

وأوضح السيد / رئيس الجلسة ان ليس معين ولكنه منتخب من جمعية عمومية للشركة ، وقد اثير موضوع المخلفات فى جمعية سابقة وأن الموضوع أحيل للتحقيق وانتهى هذا التحقيق برأى السيد / المستشار القانونى الى رفع دعوى تعويض ضد المسنول عن هذا الموضوع ، وهنا ذكر السيد / محمد المنيأوى أن مجلس الإدارة أمتنع عن الإبلاغ عن عضو مجلس الإدارة السابق الذى قام بالاستيلاء على أموال الشركة الأمر الذى يثير علامات استفهام خاصة أن مجلس الإدارة فى اقله مجموعه مرتبطة قامت بالاستحواذ على أسهم الشركة بطرق غير قانونية الأمر الذى يعد تسهياً من قبلهم للاستيلاء على أموال الشركة حيث أن عضو مجلس الإدارة السابق الذى قام بالاستيلاء على هذه الأموال تم تعيينه من الجمعية العمومية والتي تتمثل أغلبيتها من أعضاء مجلس الإدارة وهم ذاتهم الذين قاموا بتعيين العضو فى شركة تابعة اخرى مكافأة له على ما قام به من الاستيلاء على أموال الشركة.

وقد افاد أ. محمد مصطفى بأنه يريد الانضمام مع الشركة فى الدعوى المرفوعة ضد عضو مجلس الإدارة السابق .
وقد افاد السيد / رئيس الجلسة بورود كتاب من شركة وادى للاستشارات بشأن بعض الأسئلة والطلبات المتعلقة ببنود جدول أعمال وأنه سوف يتم الرد على هذه الاستفسارات خلال انعقاد الجمعية طبقاً للقانون وأنه قد سبق وضع قائمة البيانات المطلوبة بموجب القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المادة ٢٢٠ ، ٢٢١ وضعها تحت تصرف المساهمين فى المواعيد المحددة قبل انعقاد الجمعية وهى موجودة بالفعل ، وقد وجه أ. محمد المنيأوى الى السيد / مراقب الحسابات سيادتكم مسنول عن إجراءات الجمعية هل هذا الأجراء قانونى برفض الشركة اعطانى البيانات ، فقام السيد / مراقب الحسابات بالرد على هذا السؤال وفقاً لنص المادة ٢٢٤ من القانون ٨١/١٥٩ وقام بتلاوته على مجلس الجمعية بأنه إجراء صحيح طبقاً لنص المادة المذكورة من القانون .

واعترض كل من ممثلى شركة وادى للاستشارات وشركة بايونيرز القابضة للاستثمارات وشركة بايونيرز العالمية القابضة والسيد / محمد مصطفى على التقرير ، وبعد فرز الاصوات اتخذت الجمعية القرار التالي :



49

المصادقة بأغلبية بنسبة ٧٤,٧ % " موافق " مقابل نسبة ٢٥,٣ % " غير موافق " من اجمالي الاسهم الحاضرة بالاجتماع علي تقرير مراقب الحسابات علي القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

الموضوع الثاني : المصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

استعرض السيد / المحاسب رئيس الجلسة تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ وذلك وفقاً للمعروض على السادة الأعضاء ، ووضح سيادته أن الشركة تأثرت بظروف الثورة وما تبعها من مطالب للعاملين بزيادة الأجور وكان آخر هذه الظروف رفع سعر العملة الأجنبية والذي كلف الشركة أكثر من اثنين مليون جنيه فرق عملة.

وقد استفسر أوليد زكى عما اذا كانت الشركة تقوم بالتصدير من عدمه لتعويض فرق العملة ، وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بأن حساب فرق العملة يأتي في آخر السنة المالية بإعادة تقييمها في تاريخ الميزانية ، وقد استفسر أوليد زكى عن مستلزمات الإنتاج التي يتم استيرادها من الخارج ، فأفاد السيد / رئيس الجلسة انها تمثل حوالى ٧٠% ويتم توفير هذا المبلغ بالتوازن مع حصيلة الصادرات بالعملة الأجنبية ، وقد استفسر أوليد زكى عن كمية الصادرات وأوضح السيد / رئيس مجلس الإدارة ان الصادرات تمثل حوالى ٤٠% من جملة مبيعات الشركة ، وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بأننا نحاول عمل توازن بين الاستيراد والصادرات لضمان عدم تحقيق عجز من أرصدة العملة الأجنبية .

وقد استفسر أوليد زكى عن موضوع زيادة الأجور خلال هذا العام ٢٠١٢ وقد أوضح السيد رئيس الجلسة أن الزيادة بحوالى ١٥% من إجمالي الأجور لتحقيق المطالب العمالية .

وقد استفسر أوليد زكى عن دوره التشغيل ومدتها وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة انها حوالى شهرين وان متوسط الإنتاج الشهري نحو ٣,٤ ألف طن ، وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بان الشركة لا بد من أن يكون بها مخزون من الخامات المستوردة تكفى الشركة على الأقل ثلاثة شهور من الخامات المستوردة أما بالنسبة للخامات المحلية يكون المخزون من الخامات يكفى الشركة شهر ، وذلك ترشيداً لتكلفة المخزون .

وقد استفسر أوليد زكى عن سياسة رفع الأسعار التي تواكب السوق وقد أوضح السيد رئيس الجلسة أن سياسة رفع الأسعار تأتي في ضوء التكلفة الانتاجية وكذا حسب ظروف وضوابط أسعار السوق لذات الأصناف حتى لو أدى الى خسارة لبعض الوقت وذلك حفاظاً على حصة واسم الشركة فى السوق .

وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة انه ورد الى الشركة بعض الاستفسارات خلال المدة القانونية من شركة وادى للاستشارات وأوضح انه ملزم بالرد فيما يلى :

١ - فيما يتعلق بكيفية تقييم بعض السيارات والآلات المباعة و الاجابة أن البيع تم بالمزاد العلنى عن طريق خبير مثن يتولى عملية البيع طبقاً للقانون فيما عدا عدد من السيارات كان مخصص لاستخدامات المديرين بالشركة وقد رأى مجلس الإدارة ان هذه السيارات مكلفه للشركة ((مصاريف صيانة ووقود وتكلفه سائقين)) وقد اتخذ قرار بسحب هذه السيارات من المديرين وتعويضهم ببدل انتقال ونظراً لان السيارات مستهلكة بنسب مختلفة فقد قرر المجلس بيع السيارات لمستخدميها وفقاً لتقييم معتمد من خبير التقييم بشركة مصر للتأمين تسهلاً لهم فى تدبير وسيلة مناسبة لانتقالاتهم .

وقد استفسر أوليد زكى عن نسبة السيارات الخاصة بالمديرين من حجم البيع وهل يوجد منهم عضو من أعضاء مجلس الإدارة . وأوضح السيد رئيس الجلسة أن التكلفة التاريخية ٣٢٧,٠٠٠ جنيه وصافى القيمة الدفترية ١٦٤,٠٠٠ ألف جنيه وتم البيع بحوالى مبلغ وقدره ٤٠٧ ألف جنيه ولا يوجد من بينهم عضو من أعضاء مجلس .

وقد استفسر أوليد زكى عن ما إذا كان مديرين الشركة هم أطراف ذوى علاقة وأطراف مرتبطة وأن عقود البيع عقود معاوضه لم يتم اخذ موافقة الجمعية ولم يتم التحفظ عليها فى تقرير مراقب الحسابات ولم يتم الإفصاح عنها فى القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بأن البيع لهؤلاء المديرين ليس من عقود المعاوضه ولا توجد أطراف مرتبطة وقد تم اخذ موافقة المجلس فى هذا الشأن ، وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة أن من حق أى مساهم الاطلاع على البيانات الخاصة بالشركة فى أى وقت طوال العام وفقاً للضوابط القانونية .

٢ - هل تتضمن المصروفات العمومية والإدارية بقائمة الدخل أية مرتبات لأعضاء مجلس الإدارة والعضو المنتدب وقد أوضح السيد/ رئيس المجلس بأنها تتضمن ذلك بحوالى ٢,٣٠٩ مليون جنيه .



4

لهاذ

وقد أوضح أ.محمد المنيأوى بأن السيد / مراقب الحسابات أقر بعدم الاطلاع على محضر الجمعية التى تم بها اعتماد مرتب السيد / رئيس مجلس الإدارة والبالغة ١٠٠٠٠٠ جنيه شهريا أى انه بواقع اجمالى فى السنة ١٢٠ ألف جنيه فى حين انه ووفقا لتصريح السيد / رئيس مجلس الإدارة أن ما حصل عليه يكون بالمخالفة لقرار الجمعية ونحن نطالب برد هذه المبالغ للشركة ، وكما سأل أ.محمد المنيأوى هل يجوز إدراج مرتبات أعضاء مجلس الإدارة ورئيس مجلس الإدارة ضمن مرتبات العاملين أم فى بند منفصل والسؤال موجه للسيد / مراقب الحسابات ، وقد أفاد السيد / محمد المنيأوى ان بالنموذج ٣ الصادر من السيد / وزير الاقتصاد اظهر ما يتحصل عليه السادة أعضاء مجلس الإدارة من مرتبات ومكافآت وبدلات فى بند منفصل فى قائمة الدخل ومعايير المحاسبة أقرت هذا رغم ذلك لم يقوم السيد / مراقب الحسابات بالتحفظ عليه وقد قام أ.محمد مصطفى بتسليم تقرير مجلس الإدارة والقوائم المالية عن السنة المالية السابقة المنتهية فى ٢٠١١/١٢/٣١ ومحضر الجمعية وذلك لتسليمها للسيد / مراقب الحسابات وقد تحفظ على مرتب رئيس مجلس الإدارة عن عام ٢٠١٢ ، وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة أن تحديد مرتب العضو المنتدب مقابل العمل التنفيذي هو سلطة مجلس الإدارة وليس الجمعية وذلك طبقاً لنص المادة ٨٨ من القانون ٨١/١٥٩ وأما بدلات الحضور و الانتقال والمكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة فتقررهما الجمعية العامة .

٣- فيما يتعلق بتحليل قيمة الإيرادات الأخرى البالغة نحو ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه فهى عبارة عن عدة بنود الأول هو قيمة بيع مخلفات غير صناعية يتم تحصيلها من خلال عقد مبرم من خلال ممارسة ، و الثانى مخلفات صناعية يتم بيعها بعد تصنيفها من خلال لجنة مشكلة لهذا الغرض تقوم بممارسة العروض المتاحة والعرض على السيد / رئيس مجلس الإدارة بأفضل الأسعار للاعتماد .

٤- فيما يتعلق بإيضاح تكلفة الاقتراض المرسمة فهى تتمثل فى قيمة الاعباء التمويلية التى يتكبدها الأصل حتى تاريخ تأهله للتشغيل ، وقد بلغت نحو ١٨٩,٢٩٧ جنيه واعتراض أ.محمد المنيأوى على الرد على الاستفسار ووجه استفسار للسيد / مراقب الحسابات لماذا لم يفصح عنها فى تقريره .

٥- فيما يتعلق بتضمن حساب مدينون وارصده مدينة اخرى مستحقات على عاملين تركوا العمل بالشركة فان رصيد هذه المستحقات فى ٢٠١٢/١٢/٣١ قد كون به مخصص بالكامل ، ويتمثل فى قيمة عجز توريد متحصلات على بعض مندوبى بيع الشركة الذين تركوا العمل ، وقد تم رفع دعاوى قضائية لاستردادها وفقاً للبيان المرفق .

وقد استفسر أ.محمد المنيأوى عن تواجد السيد / محمود صقر فى هؤلاء العاملين أو أى مدير ، وقد أوضح السيد / رئيس المجلس بعدم تواجد أى من المذكورين فى البيان .

وقد اعترض السيد /محمد المنيأوى على عدم موافاته ببيان بأسماء العاملين المشار اليهم ووجه طلب للسيد / مراقب الحسابات بأن عدم الحصول على البيان يبطل إجراءات الجمعية .

وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بان لم يرفض أى شيء من هذه الأسئلة بدليل الرد عليها فى جلسة الجمعية ، وان جميع البيانات المطلوبة متاحة بادارة الشركة للاطلاع عليها من قبل أى مساهم وفقاً للقانون

وقد استفسر أ.محمد مصطفى عما اذا كان ما قام به السيد رئيس الجلسة يتفق مع صحيح القانون ، وأوضح السيد مراقب الحسابات بأنه يتوافق مع إجراءات انعقاد الجمعية .

٦- فيما يتعلق بالسؤال عن المبالغ المنصرفة من فوائد ودائع زيادة رأس المال للمساهمين والضرائب المستحقة عليها وكذا قيمة الضرائب المسددة عنها ، فقد بلغ الرصيد المستحق من هذه الفوائد فى ٢٠١٢/١٢/٣١ نحو ٢,٢٨٦,٠٠٠ جنيه ويتمثل فى الرصيد المستحق لبعض المساهمين من الفوائد المحسوبة على ودائع المبالغ المحصلة تحت حساب زيادة رأس المال والملغاة بقرار الجمعية العامة الغير عادية بتاريخ ٢٠١٢/٧/٢٩ وهى مستحقة .

٧- فيما يتعلق بالسؤال عما ورد فى بند الأرباح المرحلة الإفصاح رقم ٣٣ انه تم تعديل قيمة الأرباح المرحلة عن العام المالى المنتهى فى ٢٠١١/١٢/٣١ بمبلغ ٢٨٠,٠٠٠ جنيه فانه تمثل فى تصويب لخطأ فى احتساب ضريبة الدخل للعام السابق بالاقبل عما يجب ، نتيجة احتساب نسبة الإعفاء الضريبي بنسبة ٥٠% والنسبة الصحيحة هى ٢٣,٣٣% ، وقد تم تقديم إقرار ضريبي معدل للعام المذكور تم به تصويب هذا الخطأ ، وقد استفسر أ.محمد المنيأوى عن ترك هذا المبلغ فى الإقرار الضريبي للشركة وهل تم فقده وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة انه كان خطأ غير مقصود فى حساب ضريبة الدخل للعام السابق بأقل مما يجب وبالتالي تم تصويبه خصماً عن الأرباح المرحلة

٨- أما عن الاستفسارات من رقم ٨ الى رقم ١٠ فإنها واردة عن القوائم المالية المنتهية للسنة المالية ٢٠١٠ فيما عدا رقم ١١ فهو عن القوائم المالية لسنة ٢٠١١ وقد علق أ.محمد مصطفى على ايضاح السيد / رئيس الجلسة بأن الميزانية عبارة عن قوائم مالية تراكمية وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بأن المبالغ المشار اليها بملاحظات مراقب الحسابات عن عامي ٢٠١٠، ٢٠١١ أصبحت محل



٥

لها ذمها

تحقيق الجهات القضائية المختصة في هذا الشأن ، كما اوضح رئيس الجلسة فيما يتعلق بتقرير مراقب الحسابات المعد عن السنة المالية ٢٠١١ بأن الشركة لم تقم بتكوين مخصص لمقابلة التعويض المطلوب بالدعوى القضائية المرفوعة من مدير عام الشئون القانونية السابق حيث قدرها المستشار القانوني للشركة بنحو ٣٧٦,٠٠٠ جنيه ومن ثم فقد تم قيدها على المصروفات كمستحق وليس كمخصص وفقاً للمعايير محاسبياً ، وبعد فرز الأصوات اتخذت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم ٢٠١٣/٤٨/٢

المصادقة بأغلبية بنسبة ٧٤,٧% " موافق " مقابل نسبة ٢٥,٣% " غير موافق " من الأسهم الحاضرة للاجتماع على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ .

الموضوع الثالث : المصادقة على القوائم المالية للشركة عن السنة المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

عرض السيد / رئيس الجلسة الموضوع على السادة الأعضاء الحاضرين وقد أقرح السيد/ وليد زكى على التصويت على البند الثانى والثالث معاً وقد تم الفرز، وبعد الفرز الأصوات اتخذت الجمعية القرار التالي :-

قرار رقم ٢٠١٣/٤٨/٣

المصادقة بأغلبية بنسبة ٧٤,٧% " موافق " مقابل نسبة ٢٥,٣% " غير موافق " من الأسهم الحاضرة للاجتماع على القوائم المالية للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ .

الموضوع الرابع : اعتماد توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١

أستعرض السيد / المحاسب رئيس الجلسة حساب توزيع الأرباح المقترح على الجمعية وذلك لاعتماده وفقاً للمعروض على السادة الأعضاء فى الجمعية .

وقد أوضح أن من أهم أسباب توزيع الأرباح هو تحقيق مطالب العاملين بحصصهم فى الأرباح ، وقد أستفسر أ. وليد زكى عن آخر سنة تم فيها توزيع الأرباح ، وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة آخر سنة تم الصرف فيها عام ٢٠٠٩ ، وأوضح سيادته ان صافى ربح العام نحو ١٠,١٨١,٣٠٠ وبعد خصم الاحتياطي القانوني يكون صافى الأرباح القابلة للتوزيع ٩,٦٧٢,٢٣٥ جنيه يتم توزيعه على النحو التالي : حصة أولى للمساهمين مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بنسبة ٥% من رأس المال المدفوع و ١٠% من الباقي حصة للعاملين بنحو ٦٦٧ ٢٢٤ جنيه و ١٠% من الباقي مكافأة أعضاء مجلس الإدارة بنحو ٦٠٠,٥٠١ جنيه والباقي يرحل للعام التالى ، وقد أعترض كلا من أ. محمد المنياوى ممثل شركة وادى الاستشارات وممثل شركة بايونيرز القابضة وممثل شركة بايونيرز كابيتال والسيد / محمد مصطفى المساهم على حساب توزيع الأرباح وانه مخالف للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ، وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بأن الشركة لا تخضع للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ فيما يتعلق بتوزيع الأرباح وإنها تخضع لقانون ٤٣ لسنة ١٩٧٤ الذي نشأت بمقتضاه وطبقاً لأحكامه ، وقد أوضح أ. محمد المنياوى إذا كان التوزيع وفقاً للمادة ٤٣ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ سوف يؤثر على نشاط الشركة وتشغيلها فإنه يجب على السيد / مراقب الحسابات أن يعترض وقد أبدي السيد / مراقب الحسابات عدم اعتراضه على حساب توزيع الأرباح ، وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة أن الخطة المستقبلية للشركة وما ستتضمنه من تدفقات نقدية تسمح بالتوزيع أن شاء الله

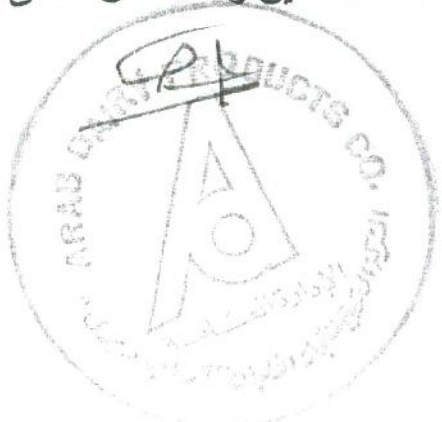
وقد أعترض أ.محمد المنياوى ممثل شركة وادى للاستشارات على مكافأة السادة أعضاء مجلس الإدارة وأنه يجب أن تحيد أصوات أعضاء المجلس من التصويت ويكون لها بند منفرد فى بطاقات التصويت وأوضح السيد / رئيس الجلسة أن مكافأة السادة / أعضاء مجلس الإدارة الواردة فى إطار حساب توزيع الأرباح تختلف عن مكافآت وبدلات الحضور للسادة أعضاء مجلس الإدارة التي يجب فصلها فى بند مستقل ، وبعد فرز الأصوات اتخذت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم ٢٠١٣/٤٨/٤

المصادقة بأغلبية بنسبة ٧٤,٧% " موافق " مقابل نسبة ٢٥,٣% " غير موافق " من الأسهم الحاضرة للاجتماع على اعتماد توزيع الأرباح المقترح عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٢/١٢/٣١ .

الموضوع الخامس : تحديد مكافآت وبدلات السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠١٣/١٢/٣١ .

عرض السيد / رئيس الجلسة الموضوع على السادة الأعضاء وأوضح سيادته أن المعروض هو أن تكون بدلات حضور وانتقال السادة أعضاء المجلس كما هى فى عام ٢٠١٢ ، دون أى تغييرات وذلك وفقاً للبيان الذى تم توزيعه على السادة المساهمين والمتضمن التالى



٦
هناك

هناك

١ - تكون بدلات الحضور لجميع الأعضاء الحاضرين باجتماع المجلس ثلاثة آلاف جنيه عن كل جلسة ومبلغ ألف جنيه مصروفات انتقال لجميع الأعضاء الموجودين بجمهورية مصر العربية ، أما بالنسبة للسادة الأعضاء القادمين من خارج الجمهورية يتم صرف قيمة تذكره ذهاب وعودة بالدرجة الأولى عند حضورهم مجلس الإدارة مقابل تقديم فاتورة شراء أو كعب السفر.

٢ - تكون بدلات الحضور للسادة أعضاء مجلس الإدارة مبلغ ثلاثة آلاف جنيه عن كل جلسة للسادة أعضاء لجان مجلس الإدارة الصادر بهم قرارات مجلس الإدارة بتشكيل اللجان (لجنة المراجعة - لجنة مجلس الإدارة الداخلية) وذلك لجميع الأعضاء الحاضرين بالجلسة ، ويتم صرف قيمة تذكرة سفر درجة أولى الى القاهرة والعودة للسادة أعضاء لجان مجلس الإدارة المقيمين بالخارج عن حضورهم الاجتماع مقابل فاتورة شراء أو كعب بطاقة السفر .

وقد أعترض أ.محمد المنياوى على بند المكافآت وبدلات السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ وذلك لانه لم يسبق للجمعية العامة اعتماد مكافآت وبدلات أعضاء مجلس الإدارة أى أن البدلات والمكافآت لم يتم اعتمادها فى الجمعية عام ٢٠١٢ فبالتالى أطلب برد هذه البدلات والمكافآت التى تقاضوها.

كما أعترض أ.محمد المنياوى على التصويت لعدم تحييد أصوات أعضاء مجلس الإدارة.

وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بأنه تم استبعاد السيد / صلاح أحمد حسين من التصويت وذلك لانه عضو مجلس إدارة عن نفسه ولا يمثل أى شخص اعتبارى.

وبعد فرز الأصوات واستبعاد أصوات المساهمين من أعضاء مجلس الإدارة اتخذت الجمعية القرار التالى:

قرار رقم ٢٠١٣/٤٨/٥

الموافقة بأغلبية ٧٤,٤% " موافق " مقابل نسبة ٢٥,٣% " غير موافق " على تحديد بدلات حضور وانتقال السادة / أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ لتكون بنفس المطبق بالعام السابق ٢٠١٢ وعلى النحو المعروض على الجمعية وذلك بعد استبعاد أصوات السادة المساهمين أعضاء مجلس الإدارة.

الموضوع السادس : تعيين مراقب حسابات الشركة وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١

عرض السيد رئيس الجلسة الموضوع على السادة المساهمين اقترح الموافقة على تجديد تعيين السيد / إسماعيل إبراهيم الديب الشريك بمكتب KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ وتحديد أتعابه عنها بواقع مائة وعشرون ألف جنيه شامله ، مراجعة القوائم المالية الربع سنوية .

وقد أستفسر أ.محمد المنياوى عما اذا كانت تلك الأتعاب شاملة الفحص الضريبي ، وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بأن أتعاب السيد مراقب الحسابات شاملة مراجعة القوائم الربع سنوية وطبقاً للقانون فان للجمعية العامة تعيين مراقب الحسابات وتحديد أتعابه وليس تعيين محاسب للضرائب.

وقد أفاد السيد / محمد المنياوى أن مجلس الإدارة رفض الإفصاح عن ما يتقاضاه السيد / مراقب الحسابات كاجمالي مقابل قيامه بأعمال المراجعة والإقرار الضريبي للشركة . وبعد فرز الاصوات اتخذت الجمعية القرار التالى:

قرار رقم ٢٠١٣/٤٨/٦

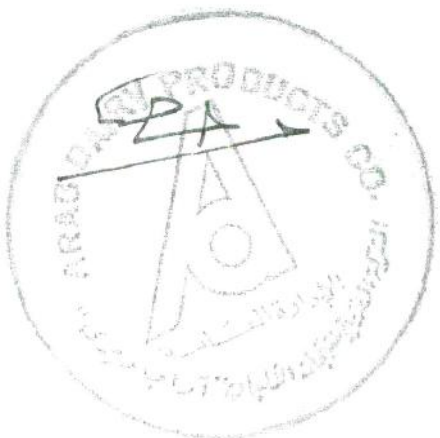
وافقت الجمعية العامة العادية للشركة على تجديد تعيين السيد / إسماعيل إبراهيم الديب الشريك بمكتب KPMG حازم حسن مراقباً لحسابات الشركة وتحديد أتعابه عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٣/١٢/٣١ بواقع مائة وعشرون ألف جنيه شامله مراجعة القوائم الربع سنوية وذلك " بموافقة " بنسبة ٧٤,٧% مقابل نسبة ٢٥,٣% " غير موافقه " من اجمالي الاسهم الحاضرة للاجتماع

الموضوع السابع : اعتماد التغييرات التى تمت على تشكيل مجلس الإدارة فى الفترة السابقة على انعقاد الجمعية

عرض السيد / رئيس الجلسة الموضوع على السادة المساهمين ووفقاً للبيان الذى تم توزيعه على السادة المساهمين المتضمن للتغييرات التى لحقت بتشكيل مجلس الإدارة اعتباراً من تاريخ قرار الجمعية العامة العادية للشركة فى ٢٠١١/٦/٩ وذلك لأسباب منها تغيير ممثلى الأشخاص الاعتبارية وتعيين السيد / رئيس مجلس الإدارة .

وقد أستفسر أ.محمد مصطفى المساهم بالشركة هل تم ابراء ذمه مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١١/١٢/٣١ حيث تم تغيير السيد / رئيس مجلس الإدارة .

وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بأنه تم ابراء ذمه مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١١/١٢/٣١ وأن رئيس مجلس الإدارة يمثل الشخص الاعتباري ولا يمثل نفسه.



٧

Signature

Signature

وقد أستفسر أوليد زكى ما الذى تم فى التغييرات التى تمت على تشكيل مجلس الإدارة وأوضح السيد / رئيس المجلس أن تم تعيين السيد / جون سكوت ممثل لشركة مؤسسة أدهم المحدودة بدلا من المهندس / طارق محمد عبد العاطي وتعيين السيد / محمد أبو اليزيد عبد الله ممثلاً عن الشركة السعودية المصرية للاستثمار والتمويل بدلا من أ / مصطفى كامل محمد وتم إعادة تشكيل مجلس الإدارة بتعيين رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للشركة ، وبعد فرز الأصوات اتخذت الجمعية القرار التالى :

قرار رقم ٢٠١٣/٤٨/٧

المصادقة بأغلبية ٧٤,٤% " موافق " مقابل نسبة ٢٥,٣% " غير موافق " من إجمالي الاسهم الحاضرة للاجتماع على اعتماد التغييرات التى تمت على تشكيل مجلس الإدارة فى الفترة السابقة على انعقاد الجمعية.

الموضوع الثامن : إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٢/١٢/٣١

عرض السيد / رئيس الجلسة الموضوع على السادة المساهمين وطلب سيادته من السادة المساهمين التصويت بشأن إبراء ذمة السادة الأعضاء عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١٢/١٢/٣١ وقد أستفسر أ.محمد مصطفى و أ.محمد المنيأوى عن إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١١/١٢/٣١ ، وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة انه تم التصديق على محضر الجمعية العامة العادية عن السنة المالية المنتهية فى ٢٠١١/١٢/٣١ وإبراء ذمتهم. وقد قدم السادة الممثلين عن شركات بايونيرز القابضة وشركة وادى للاستشارات وشركة بايونيرز العالمية القابضة طلباً بعزل مجلس الإدارة بالكامل.

وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة انه سوف يضاف هذا الموضوع فى بنود جدول الأعمال وسوف يتم التصويت على موضوعين الأول : أضافه هذا البند ، والثانى طلب عزل مجلس الإدارة طالما القانون يسمح بذلك ، وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بأنه تم استبعاد السيد / صلاح أحمد حسين من التصويت وذلك لانه عضو مجلس إدارة عن نفسه ولا يمثل أى شخص اعتبارى. وبعد فرز الأصوات واستبعاد أصوات المساهمين من أعضاء مجلس الإدارة اتخذت الجمعية القرار التالى:

قرار رقم ٢٠١٣/٤٨/٨

المصادقة بأغلبية بنسبة ٧٤,٤% " موافق " مقابل نسبة ٢٥,٣% " غير موافق " من إجمالي الأسهم الحاضرة للاجتماع على إبراء ذمة السادة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية فى ٢٠١٢/١٢/٣١ ، وذلك بعد استبعاد أصوات السادة المساهمين أعضاء مجلس الإدارة

الموضوع التاسع : الترخيص لمجلس الإدارة أو من يفوضه فى إبرام كافة عقود المعاوضة وكذا العقود والمعاملات مع

الإطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٣

عرض السيد / رئيس الجلسة الموضوع على السادة المساهمين طبقاً للبيان الخاص بالمستندات الموضوعه تحت تصرف المساهمين قبل انعقاد الجمعية المتضمن بيان بالإطراف ذات العلاقة المطلوب الترخيص مقدماً بإبرام عقود معهم وأوضح سيادته ان عقود المعاوضة المطلوب الترخيص بشأنها هى مع الأطراف التالية:

- بنك مصر إيران (مساهم)
 - الشركة العربية المطورة للتجارة والاستيراد (شركة تابعة)
 - شركة الدلتا للتأمين (أطراف مرتبطة)
- وتتضمن التعاملات المطلوب الترخيص بشأنها تسهيلات بنكية وتوريد خامات وتأمين وذلك على النحو الوارد بالبيان المعروض على السادة المساهمين.

وقد أستفسر أ. وليد زكى عن أن بنك مصر إيران هو البنك الذى تم إبرام عقود تسهيلات بالمبالغ المعروضة وفقاً للبيان . وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة انه مبرم معه عقود تسهيلات بنكية من عام ٢٠١١ وكما أقترح سيادته ان يتم الترخيص لمجلس الإدارة لتحديد إبرام تلك العقود عن عام ٢٠١٣ .

وأوضح أوليد زكى و أ.محمد المنيأوى بأنه لا يجوز الترخيص مقدماً فى إبرام عقود معاوضة.

لهذا زكى

٨



وأوضح السيد / رئيس المجلس انه يقترح الترخيص مسبقاً لعام ٢٠١٣ لإبرام عقود معاوضة إذا ما احتاجت الشركة لذلك ، فأوضح أ. وليد زكى إذا تم واحتاجت الشركة لإبرام عقود معاوضة طبقاً للقرار الوزاري رقم ١٦ لسنة ٢٠١٠ فإن يتم الدعوة للجمعية العامة العادية للانعقاد لمناقشة العقد المراد إبرامه مع الغير لمناقشة بنوده .

وأوضح السيد / رئيس الجلسة انه لا توجد عقود حالياً ليتم إبرامها فأفاد أ. وليد زكى و أ. محمد المنياوي بأن يربحاً النظر في هذا البند وذلك لعدم وجود عقود حالياً.

وقد أوضح السيد / رئيس الجلسة بأنه طبقاً للقرار الوزاري رقم ٢٠١٠/١٦ بأن يتم دعوة الجمعية العامة للانعقاد قبل إبرام العقود لمناقشة بنودها والنظر في اعتمادها ، وبعد فرز الأصوات اتخذت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم ٢٠١٣/٤٨/٩

أرجاء النظر في موضوع الترخيص لمجلس الإدارة أو من يفوضه في إبرام كافة عقود المعاوضة وكذا المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال عام ٢٠١٣ ليتم النظر فيها من خلال عرض مستقبلي علي الجمعية العامة للشركة

الموضوع العاشر: الموافقة على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام ٢٠١٣ وذلك في حدود مبلغ مائة ألف جنيه

عرض السيد / رئيس الجلسة الموضوع على السادة المساهمين بخصوص الموافقة بترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال العام ٢٠١٣ في حدود مبلغ مائة ألف جنيه ، وبعد فرز الأصوات اتخذت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم ٢٠١٣/٤٨/١٠

الموافقة بأغلبية بنسبة ٧٤,٧% "موافق" مقابل نسبة ٢٥,٣% "غير موافق" من الأسهم الحاضرة للاجتماع على الترخيص لمجلس الإدارة بالتبرع خلال عام ٢٠١٣ في حدود مبلغ مائة ألف جنيه.

الموضوع الحادي عشر: عزل أعضاء مجلس الإدارة

عرض السيد / رئيس الجلسة الموضوع على السادة المساهمين وأوضح سيادته أنه بناءً على الطلب المقدم من شركة بايونيرز القابضة للاستثمارات المالية المساهمة بنسبة ١٩,٢٣% من أسهم الشركة وشركة وادي للاستشارات المساهم بنسبة ٢,٩٩% من أسهم الشركة وشركة بايونيرز العالمية القابضة مقللة المساهم بنسبة ١,٦٧% من أسهم الشركة بما يفيد مطالبتهم بعزل مجلس الإدارة بالكامل ، وأوضح سيادته أنه يجوز قانوناً إضافة هذا البند الي جدول الأعمال بعد موافقة السادة المساهمين على إضافته في جدول الأعمال ، ثم التصويت عليه وبعد فرز الأصوات اتخذت الجمعية القرار التالي :

قرار رقم ٢٠١٣/٤٨/١١

بند رقم (١) : المصادقة بأغلبية الأصوات الحاضر بنسبة ٩٤,٤% من إجمالي الأسهم الحاضرة للاجتماع على إضافة بند طلب عزل مجلس الإدارة الي جدول الاعمال .

بند رقم (٢) : المصادقة بأغلبية ٧٤,٧% "غير موافق" من إجمالي الاسهم الحاضرة للاجتماع علي عدم الموافقة على عزل مجلس الإدارة .

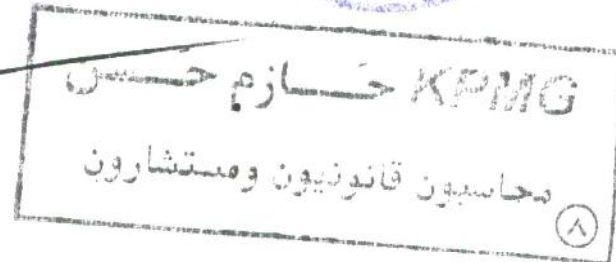
وبانتهاء النظر في جدول الأعمال انتهى الاجتماع حيث كانت الساعة الثالثة عصراً من صباح يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٣/٣٠ واقفل المحضر على ذلك .

رئيس الجلسة

مراقب الحسابات

أمين سر المجلس

فارزى الأصوات





003120

ص إرمات
- إنشاء وصحة
- استراتيجيات تطوير



الهيئة العامة للإستثمار
والمناطق الحرة
قطاع خدمات الإستثمار
الإدارة العامة للشؤون القانونية لشركات الأموال

أقر أنا / سام هليل عوار بطاقة رقم : ٣٩٣ / ١٠٠٠
بصفتي / وكيل بأن الثابت خلفه هو صورة طبق الأصل من محضر
اجتماع جمعية العادية لشركة : العربية لمنتجات الآلبان - أ.أ.ب.ديرس - مباشر
المنعقد بتاريخ ٣٠ / ٣ / ٢٠١٣ وذلك تحت مسؤوليتي ودون أدنى مسؤولية
على الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة وبأنني مفوض في تسليم وإستلام المحضر .
توقيع مقدم الطلب
سام هليل عوار

صورة رسمية طبق الأصل وتحت مسؤولية الشركة

المسطر بعالية صورة طبق الأصل من محضر إجتماع الجمعية العامة العادية
لشركة : العربية لمنتجات الآلبان - أ.أ.ب.ديرس - مباشر
المنعقد يوم ٣٠ / ٣ / ٢٠١٣ والمقدمة إلى الهيئة بتاريخ : ١٠ / ٤ / ٢٠١٣
وقد أعطيت هذه الصورة إلى الشركة بناء على طلبها تنفيذاً للمادة (٣٠٢) من اللائحة
التنفيذية للقانون رقم / ١٥٩ لسنة ١٩٨١ بعد سداد الرسم المقرر وقدرة (.....) رقم
بموجب إيصال رقم (.....) مجموعة رقم (.....) بتاريخ ١٠ / ٤ / ٢٠١٣
وذلك دون أدنى مسؤولية على الهيئة قبل الطالب أو الغير عما ورد بها من بيانات، ولا يحق
للشركة الرجوع على الهيئة العامة للإستثمار والمناطق الحرة بشأن ما ورد بالمحضر من بيانات وما
تضمنه من إجراءات والمحضر مكون من عدد (.....) صفحة لا غير ..
هذا وقد روجع من الناحية الإجرائية فقط .
ملاحظات الهيئة :

المدير العام

سام هليل عوار
١٧ / ٤ / ٢٠١٣

الرئيس المباشر



المحامي

سام هليل عوار
١٧ / ٤ / ٢٠١٣

QF -750B-03